

IMPACT OF FOOD PATTERNS, ECONOMIC FACTORS, AND POPULATION GROWTH ON WATER RESOURCE IN EGYPT

Arafa, M. A.

Cairo University, Faculty of Agriculture, Agricultural Economic Department

Mail: mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg

Mobile: 01110872104

أثر تغير الأنماط الغذائية والعوامل الاقتصادية وعدد السكان على الموارد المائية في

مصر

محمود عبد التواب عرفة

جامعة القاهرة، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي

الملخص

المياه لم تعد تصنف على أنها مورد طبيعي فحسب، بل أصبحت تصنف على أنها مورد إقتصادي ذات قيمة بعد دخوله في مرحلة الندرة، والمياه محدد من المحددات الأساسية للتنمية الإقتصادية، والمياه كسلعة إقتصادية لها طلب وعرض، جانب الطلب يتأثر بمجموعه من العوامل أهمها حجم الطلب على الغذاء، ويتأثر الطلب على الغذاء بمجموعه من العوامل منها دخل الفرد، ومستوى الأسعار، وعدد السكان، والأنماط الغذائية، ومن نتائج تحليل السيناريوهات وجد أثر ملحوظ لتغير تلك العوامل على مورد المياه، وعلى المستوى الكلى وجد زيادة مستمرة في حجم الطلب الكلى على الغذاء والتي لا يصحبها زيادة متماثلة في عرض المياه، وهذا الوضع قد يخلق فجوة إستهلاكية كبيرة حتى عام ٢٠٥٠، هذه الفجوة يتحتم على صانع القرار التفكير في كيفية سدها، وهذه الكيفية ترتبط بمجموعه من القرارات الهامة الخاصة بالتجارة الخارجية في المنتجات الزراعيه وخاصة المكثفة لاستخدام المياه، ومن خلال ما توصل اليه البحث من نتائج يوصى صانع القرار في مصر بتبنى إستراتيجية إقتصادية متكاملة على المستوى الإقتصادى الكلى، ومراعاة قاعدة الموارد الطبيعية في جميع القرارات، والسياسات الإقتصادية، والتوقيع على إتفاقيات تجارية دولية، مع ضرورة البحث عن سبل توفير المياه من مصادر بديلة مهما كلف الأمر، وتحمل تكلفة تحلية المياه، وتفعيل محور الإستثمار في مشروعات أعلى النيل، أو إسراع الخطى نحو برامج ترشيد المياه ورفع كفاءة استخدامها، هذا الى جانب إستيراد السلع والخدمات المكثفة لاستخدام المياه وعلى رأسها الأرز، وزيادة صادرات السلع والخدمات الموفرة للمياه ومرتفعة القيمة الإقتصادية مثل القطن المصنوع، لمعالجة العجز في الميزان التجارى.

المقدمة

بجانب تزايد عدد السكان والعوامل الإقتصادية المؤثرة في معدل النمو الإقتصادى، تمثل ندرة المياه تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة، وكثير من الدراسات السابقة ركزت على دراسة أثر زيادة عدد السكان وتغير العوامل الإقتصادية على مورد المياه، ومن المعروف على نطاق واسع أن تغير الأنماط الغذائية تؤثر معنويا على حجم الطلب على المياه أيضا، ولم يحظى عامل تغير الأنماط الغذائية وأثره على المياه بكثير من البحث، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث بالجمع بين دراسة أثر زيادة عدد السكان، والعوامل الإقتصادية، وتغير الأنماط الغذائية على مورد المياه، ولدراسة أثر تغير الأنماط الغذائية على مورد المياه فقد تم تقسيم الطلب على الغذاء الى سبعة مجموعات رئيسية هي: مجموعة اللحوم، ومجموعة الحبوب، ومجموعة الفاكهة، ومجموعة الألبان، ومجموعة بيض المائدة، ومجموعة الخضروات، ومجموعة الدهون الحيوانية، ثم معرفة الوضع الرهن لتلك المجموعات ومحتواها من المياه الإفتراضية، ثم إجراء مقارنه بين الوضع الراهن والسيناريوهات المتوقعة مستقبلا.

وأعتمد البحث في التقدير الكلى للطلب على المياه (لتلبية الإحتياجات الغذائية) على فكرة المياه الإفتراضية، والمياه الإفتراضية تعنى التقدير الكلى لمحتوى المنتجات من المياه خلال سلسلة عرض المنتج، أى تقدير كميات المياه لكل بند داخل كل مجموعه سلعية عند نقطة إستهلاكه النهائية وليس عند نقاط الإنتاج فقط، وبذلك تم إدخال التجارة الخارجية كعامل مؤثر فى الموارد المائية ضمن مكونات البصمة المائية، وقامت

فكرة البحث، في هذا الجانب، على فرضية: هي أن ما يتم إستيراده من المنتجات يمثل قصور في الإنتاج يتم سده عن طريق الإستيراد، وما يتم تصديره يمثل قصورا فائض عن الإستهلاك.

وارتبط هذا البحث بمجموعة من المفاهيم الهامة التي وجب القاء الضوء عليها في مقدمته مثل مفهوم المياه الإفتراضية وتعرف على أنها كمية المياه التي تستهلك (مباشرة) أو تستخدم (بطريقة غير مباشرة) خلال سلسلة عرض المنتج بداية من مرحلة الإنتاج حتى وصوله للمستهلك النهائي داخل نفس الدولة أو في دولة أخرى، ومفهوم بصمة المياه وتعرف على أنها كمية المياه المطلوبة للفرد أو لقطاع محدد أو لمجموعة سلع أو لبند تجارى أو لدولة وتقدر عند نقاط الإستهلاك النهائية، ومفهوم تجارة (صادرات وواردات) المياه الإفتراضية وتعرف على أنها كمية صادرات وواردات المياه الإفتراضية في صورة سلع وخدمات.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة من وجهة نظر صانع السياسة الإقتصادية، والإجابة على التساؤلات التالية:

(1) هل من الأفضل إتاحة متر مكعب من المياه من مصادر بديلة كالأستثمار في مشروعات أعلى النيل، وتحمل تكلفة تحلية متر مكعب من مياه البحر، ومحاولة تغيير الأنماط الغذائية مع رفع كفاءة الإستخدام، ومن ثم زيادة المساحة الزراعية وحجم الإنتاج مع خفض حجم الواردات، ومن ثم خفض العجز في الميزان التجارى، الأمر الذى قد يؤدي في النهاية الى تحقيق الإستدامة لمورد المياه.

(2) أم من الأفضل إستيراد متر مكعب من المياه في صورة سلع وخدمات مع رفع كفاءة الإستخدام، ومن ثم استمرار زيادة حجم الواردات لمقابلة العجز في الغذاء، هذا وتحتمل الدولة تكلفة العجز في الميزان التجارى.

(3) أم الجمع بين السياستين هو الأفضل، بالبحث عن مصادر بديلة للمياه مع رفع كفاءة الإستخدام، وتغيير الأنماط الغذائية للأفضل، ومراعاة ندرة المياه عند توقيع إتفاقيات تجارية جديدة، أو أخذ قرارات من شأنها معالجة قصور الإنتاج بالإستيراد، وخاصة بالنسبة للمنتجات المكثفة لاستخدام المياه مثل الأرز، والسكر، وبعض أنواع الفاكهة.

أهداف البحث

1. دراسة تطور عدد السكان، والدخل، وأسعار الغذاء، والأنماط الغذائية، وتحليل أثر تلك العوامل على حجم الطلب على الغذاء ومورد المياه للوضع الراهن.
2. تحليل دالة الطلب الحالية على الغذاء.
3. صياغة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لدراسة أثر بعض العوامل الإقتصادية مثل الدخل والأسعار، وغير الإقتصادية مثل عدد السكان، والأنماط الغذائية، على مورد المياه في المستقبل.
4. مقارنة الوضع الراهن بالسيناريوهات المتوقعة واستخلاص التوصيات من خلال النتائج المتحصل عليها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطى البسيط لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية تحت تأثير عامل الزمن، كما تم استخدام طريقة الإنحدار الخطى المتعدد لتقدير دالة الطلب على الغذاء، وتم إجراء التنبؤ الإحصائى لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية بطريقة السلاسل الزمنية للإنحدار الخطى المتعدد والبسيط، وتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات للمقارنة بين الوضع الراهن والسيناريوهات المتوقعة، هذه المؤشرات هي مؤشر الأمن المائى، ومؤشر الندرة المائية، ومؤشر التبعية المائية، ومؤشر بصمة المياه الخارجية، ومؤشر بصمة المياه الكلية، ومؤشر الميزان المائى، ولتقدير تلك المؤشرات كميًا تم استخدام بيانات محتوى المياه الإفتراضية (Mekonnen, M.M. and Hoekstra, A.Y., 2011) لمتوسط الفترة 1996-2005 مع بيانات التجارة الخارجية لمتوسط الفترة (2009-2011)، بينما أعتمد تقدير مؤشر بصمة مياه الفرد على البيانات الأولية من إستقصاء لعدد 300 مشاهدة لعينة أخذت أثناء تجمعات المواطنين بطريقة عشوائية عامى 2011، 2012، وتم الحصول على بيانات التجارة الخارجية، وبيانات عدد السكان، وبيانات الدخل والإنفاق من موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، بينما جمعت بيانات المياه من النشرة السنوية لوزارة الموارد المائية والرى، وتم الحصول على بيانات الإنتاج، والإستهلاك، وفرق المخزون، والميزان التجارى من موقع منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كما تم الحصول على بيانات الأسعار، وسعر الصرف من موقع الأمم المتحدة الإحصائى (UN-Data).

وتم تقدير المؤشرات المائية وفقاً للمعادلات التالية:

$$(1) \text{ مؤشر بصمة المياه الكلية} = \text{بصمة المياه الداخلية} + \text{بصمة المياه الخارجية}$$

- (٢) مؤشر الندرة المائية = بصمة المياه الكلية / المتاح من المياه * ١٠٠
 (٣) مؤشر مؤشر نسبة الامن المائي = بصمة المياه الداخلية / بصمة المياه الكلية * ١٠٠
 (٤) مؤشر التبعية المائية = بصمة المياه الخارجية / بصمة المياه الكلية * ١٠٠
 (٥) مؤشر الميزان المائي = إجمالي المتاح - إجمالي الطلب على المياه
 وأعتد تقدير بصمة المياه الكلية، وبصمة المياه الخارجية على النموذج التالي:
 TWF = IWF + EWF (1)

TWF: اجمالي بصمة المياه
IWF: بصمة المياه الداخلية وتعرف بأنها كمية المياه المقدره عند نقاط الإنتاج لقطاعات الزراعة، والصناعة، والإستخدامات المنزليه، والإستخدامات الأخرى، وتقدر داخل حدود الدولة لانتاج السلع والخدمات المستهلكة محليا أو للتصدير مطروحا منها إعادة الصادرات.
EFW: بصمة المياه الخارجية وهي تمثل كمية المياه المستخدمة خارج حدود الدولة لانتاج السلع والخدمات المستورده، مطروحا منها إعادة الواردات، وقدرت بضرب محتوى المياه الافتراضية لكل المنتجات (م/٣طن) داخل كل دولة في كمية الواردات من تلك المنتجات.

$$EFW = WF_{Agr.} + WF_{Indus.} + WF_{Domis.} + WF_{Others} (2)$$

IWF: بصمة المياه الداخلية
WF_{Agr.}: بصمة المياه الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية، وتقدر بضرب كميات المياه الافتراضية للبنود التجارية (م/٣طن) في كمية التجارة لتلك البنود (طن).

WF_{Indus.}: بصمة المياه الخارجية لقطاع الصناعة، وتم تقديرها على أساس أن الطلب على مياه للصناعة دالة خطية في الدخل القابل للتصرف (Arjen Y. Hoekstra, et al, 2011) أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت مرونة الطلب على المياه للصناعة في مصر بنحو ٠.٠٢.

WF_{Domis.}: بصمة المياه المنزلية وتعرف بأنها إجمالي كمية المياه للإستخدامات المنزلية، وتم تقديرها من واقع استبيان لعدد ٣٠٠ مشاهدة.

WF_{Others}: الإستخدامات الأخرى.

وبالنسبة لتقدير بصمة المياه الخارجية لقطاع الزراعة فقد تم استخدام المعادلة التالية:

$$E W F_{A g r . i} = \sum_{i=1}^n v w c * Q f * P o p (3)$$

EFW_{Agr.}: بصمة المياه الخارجية لقطاع الزراعة

VWC: محتوى المياه الافتراضية (م/٣طن) لكل بند من البنود التجارية داخل المجموعات السلعية المختلفة، داخل كل دولة.

Qf: حجم التجارة بالطن لكل بند من البنود التجارية، لكل دولة تتعامل بالتجارة في هذا البند مع مصر.
Pop.: عدد السكان في سنة التقدير.

بينما أعتد تقدير بصمة مياه الفرد على نتائج البيانات الأولية لعينة تتكون من ٣٠٠ مشاهدة أخذت خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١١ - فبراير ٢٠١٢)

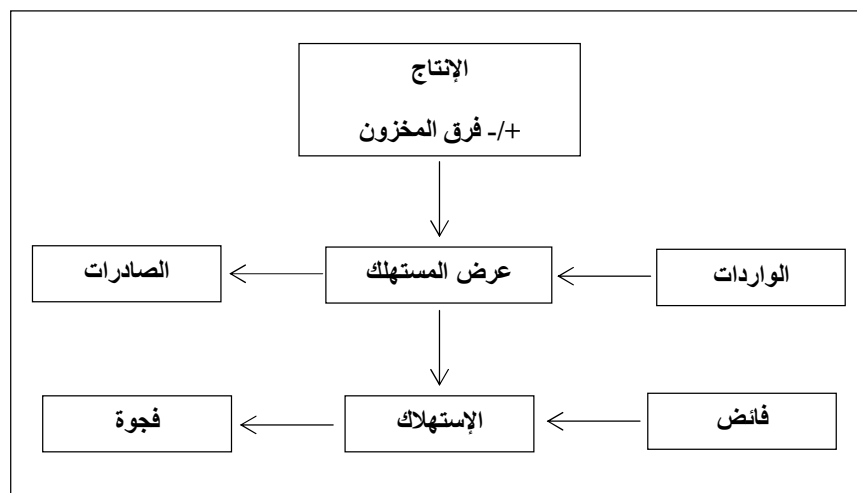
مناقشة النتائج

من المتعارف عليه أن معدلات الزيادة السكانية في مصر تفوق نظيرتها للإنتاج والكفاءة والتنمية الاقتصادية، فقد زاد عدد السكان في مصر تدريجيا من نحو ٥٠.٣ مليون نسمة عام ١٩٨٥ الى نحو ٥٦.٣ مليون نسمة عام ١٩٩٠، ثم الى نحو ٧٩.٤ مليون نسمة عام ٢٠١١، ثم الى نحو مليون نسمة عام ٢٠١٤، والذي صحبه زيادة في الطلب على الغذاء والسلع الزراعية من نحو ٥١.٣ مليون طن كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) الى نحو ١٠٣.٤ مليون طن كمتوسط للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، وهذه الزيادة في الطلب على

الغذاء بزيادة عدد السكان تزيد من الضغط الواقع على الموارد الطبيعية وعلى رأسها مورد المياه، هذا بجانب بجانب العوامل الأخرى مثل تغير الأنماط الغذائية لأفراد المجتمع، الأمر.

تطور الفجوة الغذائية ومتوسط نصيب الفرد والأنماط الغذائية

لدراسة تطور انتاج، واستهلاك الغذاء، والفجوة، وتغير الأنماط الغذائية، ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، تم الإستعانة ببيانات تاريخية لسلسلة زمنية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١) وتم تقسيم تلك الفترة الى خمسة فترات، لإزالة تأثير العوامل المختلفة على السلسلة الزمنية، وتم الإعتماد على المتوسطات للمقارنه بين الفترات الزمنية، وأشارت نتائج التقدير كما يتضح من جدول (١) الى زيادة كل من إنتاج واستهلاك الغذاء، ففي الوقت الذى زاد فيه الإنتاج من نحو ٤٠.٥ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) الى نحو ٨٧ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠٠٥)، كانت الزيادة فى حجم الإستهلاك من نحو ٥١.٣ مليون طن الى نحو ١٠٣.٤ مليون طن، وزاد حجم الإستيراد من نحو ١١.٢ مليون طن الى نحو ١٩.٨ مليون طن، ولوحظ زيادة حجم الصادرات خلال تلك الفترة ولكن بمعدلات أبطأ من معدلات زيادة الإستهلاك والواردات، فقد زاد حجم الصادرات من نحو ٠.٥ مليون طن خلال متوسط الفترة (١٩٨٩-٨٥) الى نحو ٣.٦ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٠٥).



وتم تقدير الفجوة الغذائية كما بالشكل التالي:

شكل (١): تقدير الفجوة الغذائية

ويتطبيق المعادلة: الفجوة/الفائض = ((الإنتاج + الواردات +/- فرق المخزون) - (الصادرات + الإستهلاك)) تبين أن الفجوة الغذائية تأخذ فى الزيادة من نحو ١٠.٧ مليون طن خلال متوسط الفترة (٨٥-١٩٨٩) الى نحو ٩.٦ مليون طن خلال متوسط الفترة (٩٠-١٩٩٤)، ثم الى نحو ١٠.٥ مليون طن خلال متوسط الفترة (٩٥-١٩٩٩)، ثم الى نحو ١١.٣ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، ثم الى نحو ١٦.٤ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠٠٥).

وتم إستخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الطاقة (KCa) فى الغذاء كمؤشر لتغير النمط الغذائي، ولوحظ أن قيمة هذا المؤشر تزداد تدريجيا من نحو ٣١٠٠ كيلو كالورى خلال متوسط الفترة (٨٥-١٩٨٩) الى نحو ٣١٩٦ كيلو كالورى خلال متوسط الفترة (٩٠-١٩٩٤)، ثم الى نحو ٣٣٣٩ كيلو كالورى خلال متوسط الفترة (٩٥-١٩٩٩)، ثم الى نحو ٣٣٧٨ كيلو كالورى خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، ثم الى نحو ٣٤٤٥ كيلو كالورى خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠٠٥).

جدول (١): تطور إنتاج واستهلاك الغذاء ومتوسط نصيب الفرد من الطاقة والفجوة الغذائية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١). الكميات بالآلاف طن، عدد السكان بالآلاف نسمة

٢٠١١-٠٥	٢٠٠٤-٠٠	١٩٩٩-٩٥	١٩٩٤-٩٠	١٩٨٩-٨٥	
٨٧٠٧٥	٦٨٤٠٥	٦٠٩٦٥	٤٨٧٨٢	٤٠٥٢٨	إنتاج
١٩٨١٨	١٢١٥٤	١٢١٤٥	١٠٣٣٦	١١٢٠٧	واردات
١٣٤	٩١٦	(٦١٤)	(٨٠٤)	٣٨٠٤	تغير المخزون
٣٥٩٠	١٧٦٨	١٠٥١	٧٥٦	٥٠٦	صادرات
١٠٣٤٣٧	٧٩٧٠٧	٧١٤٤٤	٥٨٣٥٤	٥١٢٦٧	الإستهلاك
(١٦٣٦٢)	(١١٣٠٢)	(١٠٤٨٠)	(٩٥٧١)	(١٠٧٤٠)	فجوة* قجوة*
٧٥٥٣٣	٦٨٣٣٣	٦٣١١٤	٥٨٣٢٧	٥٢٧٧٧	عدد السكان
١٠٦٦	٩٧٩	٩١١	٨١٤	٧٩٩	كجم/فرد/سنة
٣٤٤٥	٣٣٧٨	٣٣٣٩	٣١٩٦	٣١٠٠	كـ كالوري/فرد/يوم

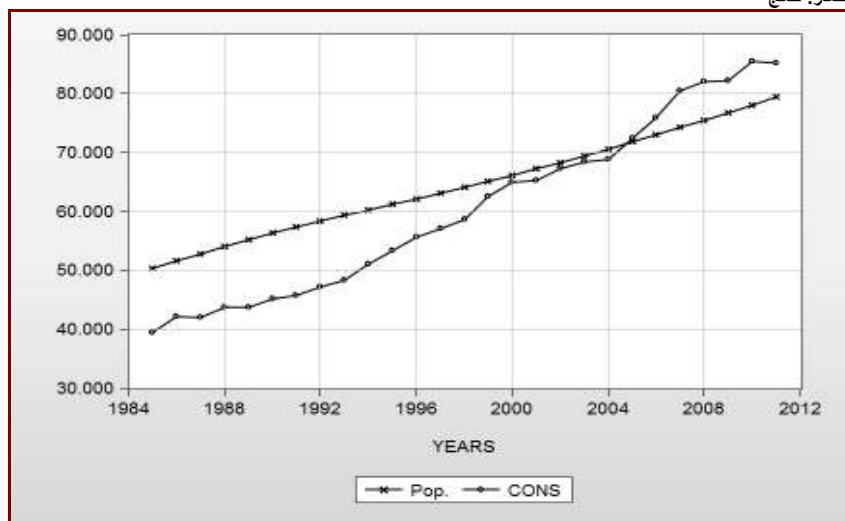
* الأرقام بين القوسين سالبة
المصدر: الفاو ٢٠١١

تطور استهلاك الغذاء

لدراسة أثر زيادة عدد السكان على حجم الطلب على الغذاء تم تحليل السلاسل الزمنية لبيانات السكان، واجمالي حجم الطلب على الغذاء خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١)، وكما يتضح من شكل (٢) تبين أنه ينقسم لثلاثة مراحل أساسية، أتسمت المرحلة الأولى (١٩٨٥-٢٠٠٤) بأن معدل الزيادة في عدد السكان كانت ثابتة تقريبا في حين كانت الزيادة في الطلب على الغذاء متزايدة وتفوق الزيادة في عدد السكان، وتمثل المرحلة الثانية نقطة تعادل لمعدل نمو السكان مع معدل نمو الطلب على الغذاء خلال عام (٢٠٠٥)، بينما أخذت معدلات الإستهلاك في الزيادة بشكل يفوق معدلات الزيادة في عدد السكان خلال المرحلة الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١١)، وبدأت الزيادة في الإستهلاك خلال تلك المرحلة متناقصة تقريبا.

وبدأ دراسة علاقة الإنحدار الخطي المتعدد لعدد السكان والزمن على اجمالي حجم الطلب على الغذاء خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١)، مع إفتراض ثبات باقي العوامل، تبين أن حجم الطلب على الغذاء يتزايد سنويا بمقدار ٤٧٤ الف طن، وقدر معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد بنحو ١.٢٩ طن/فرد/سنة، وقدر معامل التحديد للنموذج بنحو ٠.٩٨٢، وتبين معنوية النموذج المستخدم عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

المصدر: نتاج



شكل (٢): تطور حجم استهلاك الغذاء بالمليون طن خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١).

جدول (٢): تطور الأنماط الغذائية للمجموعات السليمة ونسب مساهمتها في الغذاء خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١).

الأنماط الغذائية	الكمية بالآلاف طن وما بين القوسين يمثل أهمية نسبية (%)				
	٢٠١١-٠٥	٢٠٠٤-٠٠	١٩٩٩-٩٥	١٩٩٤-٩٠	١٩٨٩-٨٥
حبوب	٣٣٢٨٨ (٣٢.٢)	٢٦٨٩٨ (٣٢.١)	٢٤٠٩٧ (٣٣.٧)	٢٠٤٦٥ (٣٥.١)	١٧٢٣٤ (٣٣.٦)
جذور نشويات	٣٤٥١ (٣.٣)	٢٢٠٤ (٢.٦)	٢٢٢٨ (٣.١)	١٧٥٩ (٣.٠)	١٧٥٢ (٣.٤)
محاصيل سكر	٢١٧١٢ (٢١.٠)	١٨٨٤٤ (٢٢.٥)	١٥٧٥٩ (٢٢.١)	١٢٩٤٠ (٢٢.٢)	١٠٨٥٣ (٢١.٢)
سكر ومحليات	٢٧٤٩ (٢.٧)	٢٤٥٩ (٢.٩)	٢٠٤٩ (٢.٩)	١٧٩٨ (٣.١)	١٦٥٧ (٣.٢)
بقوليات	٧٥٥ (٠.٧)	٨٢١ (١.٠)	٦٧٦ (٠.٩)	٦٥٧ (١.١)	٤٩٣ (١.٠)
جوز	٥٨ (٠.١)	٤٢ (٠.١)	١٢ (٠.٠)	٧ (٠.٠)	٦ (٠.٠)
محاصيل زيتية	٢١٨٠ (٢.١)	١٣٨٤ (١.٧)	١١٥٣ (١.٦)	٩١٤ (١.٦)	٩٠٠ (١.٨)
زيوت نباتية	١٣٣٧ (١.٣)	٨٥٢ (١.٠)	٨١٦ (١.١)	٧٧٦ (١.٣)	٦٣٦ (١.٢)
خضروات	١٨٦٠٨ (١٨.٠)	١٤٧٦١ (١٧.٦)	١٢٠٣٥ (١٦.٨)	٩١٤٧ (١٥.٧)	٩٥٨٠ (١٨.٧)
فاكهة	٨٨٢٢ (٨.٥)	٧٤٢٠ (٨.٩)	٦٢٤٧ (٨.٧)	٤٨٦٤ (٨.٣)	٣٣٩١ (٦.٦)
منشطات	٨٦ (٠.١)	٧١ (١.٠)	٨٥ (٠.١)	٨٧ (٠.١)	٦٦ (٠.١)
توابل	٧٩ (٠.١)	٦٨ (٠.١)	٦٣ (٠.١)	٥٤ (٠.١)	٤٥ (٠.١)
مشروبات كحولية	٢٥٠ (٠.٢)	١٩٩ (٠.٢)	٩٠ (٠.١)	٨١ (٠.١)	٧٨ (٠.٢)
لحوم	٢٠٢٣ (٢.٠)	١٤٥٢ (١.٧)	١٢٩١ (١.٨)	٩٥٤ (١.٦)	٨٨٠ (١.٧)
مخلفات لحوم	١٥٥ (٠.١)	١٢٠ (٠.١)	١١٦ (٠.٢)	٩٧ (٠.٢)	٨٤ (٠.٢)
دهون حيوانية	١٩٣ (٠.٢)	١٨٠ (٠.٢)	٢١٦ (٠.٣)	٢٢٩ (٠.٤)	٣٩١ (٠.٨)
بيض مائدة	٢٨٠ (٠.٣)	٢٣٧ (٠.٣)	١٦٣ (٠.٢)	١٤٠ (٠.٢)	١٥٢ (٠.٣)
اللبان	٥٩٠٧ (٥.٧)	٤٦١٧ (٥.٥)	٣٥٦٢ (٥.٠)	٢٨٥٢ (٤.٩)	٢٥٨٠ (٥.٠)
أسماك	١٥٠٤ (١.٥)	١١٩٦ (١.٤)	٧٨٣ (١.١)	٥٣٠ (٠.٩)	٤٨٨ (١.٠)
إجمالي	١٠٣٤٣٧	٨٣٨٢٤	٧١٤٤٠	٥٨٣٥١	٥١٢٦٧

المصدر: الفاو ٢٠١١

تطور الأنماط الغذائية

تم تقسيم الغذاء الى سبعة مجموعات رئيسية ونحو ١٩ مجموعة فرعية لدراسة الوضع الراهن للأنماط الغذائية، تمثلت تلك المجموعات في مجموعة الحبوب، ومجموعة النشويات، ومجموعة محاصيل السكر، ومجموعة المحليات والسكر، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الجوز، ومجموعة المحاصيل الزيتية، ومجموعة الزيوت النباتية، ومجموعة الخضروات، ومجموعة الفاكهة، ومجموعة المنشطات، ومجموعة التوابل، ومجموعة المشروبات الكحولية، ومجموعة اللحوم، ومجموعة مخلفات اللحوم، ومجموعة الدهون الحيوانية، ومجموعة بيض المائدة، ومجموعة الالبان، ومجموعة الأسماك.

وبالنسبة الى السبعة مجموعات الرئيسية، وكما تشير النتائج بجدول (٢) تغيرت نسب مساهمة تلك المجموعات في إجمالي الطلب الاستهلاكي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١)، وقد لوحظ إنخفاض نسبة مساهمة مجموعة الحبوب من نحو ٣٣.٦% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) الى نحو ٣٢.٢% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، بينما ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة اللحوم من نحو ١.٧% الى نحو ٢% خلال نفس الفترة، أما مجموعة القبول فقد إنخفضت نسبة مشاركتها من نحو ١٠.٧% الى نحو ٠.٧%، وبالنسبة لمجموعة الخضروات فقد إنخفضت نسبة مشاركتها من نحو ١٨.٧% الى نحو ١٨%، وارتفعت نسبة مساهمة مجموعة الفاكهة من نحو ٦.٦% الى نحو ٨.٥%، وانخفضت نسبة مساهمة مجموعة الألبان من نحو ٠.٥% الى نحو (٥.٧%)، وارتفعت نسبة مساهمة مجموعة المحاصيل الزيتية من نحو ١.٨% الى نحو ٢.١%.

دالة الطلب على الغذاء

تطبيق نظرية المستهلك لدالة الطلب على الغذاء يتطلب نموذج إقتصادي محدد، ومعظم دراسات الإقتصاد القياسي للطلب تشتمل على نوعين من النماذج هي: المعادلات الفردية، والنماذج المركبة، وتم التعبير عن دالة الطلب لأفراد المجتمع لعددا من السلع كالآتي:

$$FC_i = f(P_i, I_i, Pop, Ka, T)$$

حيث تمثل:

FC _i	حجم الطلب على الغذاء بالألف طن
P _i	متوسط أسعار أهم المواد الغذائية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١) بالجنيه
I _i	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل دخل المستهلك
Pop	عدد السكان
Ka	النمط الغذائي ويعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الطاقة (K Cal.)
T	السنوات (١٩٩١-٢٠١١)

وتم إجراء الإنحدار الخطي المتعدد واتضح معنوية النموذج المستخدم عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وقدر معامل التحديد بنحو ٨٧%، واتفقت نتائج التحليل كما يتبين من جدول (٣) مع المنطق الإقتصادي القائل بأن أسعار الغذاء تتناسب عكسيا مع حجم الطلب عليه، واتضح هذا من الإشارات السالبة للميل الحدى للإستهلاك، وقدر الميل الحدى للإستهلاك بنحو (٠.٦٢٣)، بينما كانت العلاقة بين حجم الطلب على الغذاء وبين كل من الدخل، وعدد السكان، والنمط الغذائي، علاقة موجبة متماشية بذلك مع المنطق الإقتصادي القائل بأن الميل الحدى للإستهلاك يتزايد مع زيادة عدد السكان، والدخل، وذوق المستهلك، وقدرت مرونة متغير عدد السكان بنحو ٥٧٩.٠، ومرونة الدخل بنحو ٢.٣٠٦، ومرونة الأنماط الغذائية بنحو ٣.٨٤١.

جدول (٣): نتائج تحليل نموذج دالة الطلب على الغذاء خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١)

المتغيرات	قيمة المعامل	الخطأ القياسي	اختبار-F
C	(٢٧٢٩٧١)	٣٠٠.٥٣٣٠	(٠.٩٠٧)
P	(٠.٦٢٣)	١.١٩١	(٠.٥٢٣)
I	٢.٣٠٦	١.٩١٣	١.٢٠٥
Pop	٠.٥٧٩	١.٥٩٠	٠.٣٦٤
Ka	٣.٨٤١	٩.٢٩٤	٠.٤١٣
T	١٣٦٨	١٥٦٢	٠.٨٥٧
R sq.	٠.٩٩٣		
f-test	٤٦٣		

المصدر: نتائج

المؤشرات المانية للوضع الراهن

لقياس أثر تغير كل من حجم الطلب على الغذاء، والأنماط الغذائية، وعدد السكان، والأسعار على مورد المياه للوضع الراهن فقد تم تقدير عدة مؤشرات، هذه المؤشرات هي: بصمة المياه الكلية (مليار م^٣)، وبصمة المياه الخارجية (مليار م^٣)، والميزان المائي وفقا للتجارة الخارجية (مليار م^٣)، ومؤشر الندرة المانية (%)، ومؤشر الامن المائي (%)، ومؤشر التبعية المانية (%)، ومؤشر بصمة مياه الفرد (م^٣/فرد/سنة)، وقدر مؤشر بصمة المياه الخارجية لمصر كما يتبين من جدول (٤) بنحو ٣٢.٤ مليار متر مكعب، تمثل صافي واردات مياه إقتراضية، بينما قدر مؤشر بصمة المياه الكلية بنحو ١٠٧.٨ مليار متر مكعب، وقدر مؤشر الندرة المانية بنحو ١٥٠%، بينما قدر مؤشر الامن المائي بنحو ٧٠% فقط، وقدر مؤشر التبعية المانية بنحو

٣٠%، وهذا الوضع يعنى أنه نتيجة التجارة تعتمد مصر من الخارج على نحو ٣٠% من مورد المياه، وهذه النسبة تمثل عجزا مائيا، وهذا يعنى أنه لتحقيق هدف الإكتفاء الذاتى من الغذاء وفقا للسياسة الاقتصادية يستلزم توفير نحو ٣٢.٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا من مصادر بديله.

جدول (٤): أهم المؤشرات المائية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١١).

المؤشر	قيمة المؤشر
١	بصمة المياه الخارجية (مليار م ^٣)
٢	بصمة المياه الداخلية (٦٠٥) (مليار م ^٣)
٣	بصمة المياه الكلية (مليار م ^٣)
٤	المتاح للاستخدام من المياه (مليار م ^٣)
٥	المستخدم فعلا من المياه (مليار م ^٣)
٦	صادرات المياه الإقتصادية (مليار م ^٣)
٧	الميزان المائى وفقا للتجارة الخارجية (٦-١) (مليار م ^٣)
٨	الندرة المائية (%)
٩	نسبة الامن المائى القومى (%)
١٠	درجة التغطية المائية (%)
١١	بصمة مياه الفرد (م ^٣ /فرد/سنة)

المصدر: نتائج

بصمة المياه الكلية موزعه حسب النمط الغذائى والاستخدامات الرئيسية

قدرت بصمة المياه الكلية بنحو ١٠٧.٨ مليار م^٣، وكما يتبين من جدول (٥) تتوزع بين ثلاثة استخدامات رئيسية هي: الغذاء وقدرت بنحو ٨٢.٩ مليار متر مكعب تمثل ٨٠% من اجمالى بصمة المياه الكلية فى مصر، يلي ذلك الصناعات بنحو ١٤.١ مليار متر مكعب تمثل ١١.٧%، ثم الاستخدامات المنزلية والاستخدامات الأخرى بنحو ١٠.٦ مليار متر مكعب تمثل ٨%، وتتوزع بصمة مياه الغذاء على سبعة مجموعات رئيسية كان أعلاها مجموعة اللحوم بنحو ٤٤.٤ مليار متر مكعب تمثل ٥٣.٥% من اجمالى بصمة مياه الغذاء، يليها مجموعة الحبوب بنحو ١٨.١ مليار متر مكعب تمثل نحو ٢١.٨%، يليها مجموعة الفاكهه بنحو ٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٩.٧%، يليها مجموعة الألبان بنحو ٦.٣ مليار متر مكعب تمثل نحو ٧.٦%، يليها مجموعة بيض المائدة بنحو ٣.٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٤.٥%، يليها مجموعة الخضروات بنحو ١.٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٢.١%، يليها مجموعة السكر بنحو ٠.٥ مليار متر مكعب تمثل نحو ٠.٦%، بينما تأتي مجموعة الدهون فى آخر القائمة بنحو ٠.١ مليار متر مكعب تمثل نحو ٠.٢% من اجمالى بصمة مياه الغذاء فى مصر.

بصمة مياه الفرد موزعه حسب الأنماط الغذائية

يوضح جدول (٦) بصمة مياه الفرد موزعه حسب النمط الغذائى، واتضح أن متوسط بصمة المياه للفرد قدر بنحو ١٢٩٧.٥ م^٣/فرد/سنة منها نحو ١٠٣٨ م^٣/فرد/سنة للغذاء تمثل ٨٠% من اجمالى بصمة مياه الفرد، ونحو ١٥١ م^٣/فرد/سنة للصناعات تمثل ١١.٧%، ونحو ١٠٨ م^٣/فرد/سنة للاستهلاك المنزلى تمثل ٧.٨%، وتتوزع بصمة مياه الغذاء على المجموعات السلعية المختلفة حيث تأتي مجموعة اللحوم فى المرتبة الأولى بنحو ٥٥٦ م^٣/فرد/سنة تمثل ٤٣% من بصمة مياه الغذاء، يليها مجموعة الحبوب بنحو ٢٢٦.٣ م^٣/فرد/سنة تمثل ١٧.٤%، يليها مجموعة الفاكهه بنحو ١٠١ م^٣/فرد/سنة تمثل ٧.٨%، يليها مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو ٧٩ م^٣/فرد/سنة تمثل ٦%، يليها مجموعة بيض المائدة بنحو ٤٧.١ م^٣/فرد/سنة تمثل ٣.٦%، يليها مجموعة الخضروات بنحو ٢٢.٢ م^٣/فرد/سنة تمثل ١.٧%، يليها مجموعة السكر بنحو ٦.٥ م^٣/فرد/سنة تمثل ٠.٥%، يليها مجموعة الدهون بنحو ٠.٢ م^٣/فرد/سنة تمثل ٠.١%.

السيناريوهات المتوقعة

تم إجراء التنبؤ لمتغيرات لعدة متغيرات هي: النمط الغذائى، والأسعار، والسكان، والدخل، والإنتاج، والواردات، والصادرات، وحجم الطلب على الغذاء حتى عام ٢٠٥٠ باستخدام طريقة السلاسل الزمنية لعلاقة الإنحدار المتعدد، وتم تقسيم تلك الفترة الى أربعة سيناريوهات: الأول حتى عام ٢٠٢٠، والثانى حتى عام ٢٠٣٠، والثالث حتى عام ٢٠٤٠، والرابع حتى عام ٢٠٥٠، وفى جميع السيناريوهات تم افتراض زيادة عدد السكان سنويا بمعدل نمو ١.٨%، وزيادة الأسعار بمعدل ١٠% سنويا مع زيادة الدخل بنفس المعدل، وتغير النمط الغذائى بمعدل ٣.٨%، وتم افتراض ثبات المخزون فى كل مراحل التقدير.

جدول (٥): الوضع الراهن لبيضة المياه الكلية ومتوسط نصيب الفرد موزعه حسب الأنماط الغذائية، والأهمية النسبية لكل مجموعة خلال متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١١).

السنة	بيضة المياه (مليار م٣)	%	م٣/فرد/سنة	%
لحم	٤٤.٣٧	٥٣.٥٤	٥٥٦	٤٣
حبوب	١٨.٠٦	٢١.٧٩	٢٢٦	١٧.٤
فاكهه	٨.٠٧	٩.٧٣	١٠١	٧.٨
البن	٦.٣١	٧.٦١	٧٩	٦
بيض مائدة	٣.٧٦	٤.٥٤	٤٧	٣.٦
خضروات	١.٧٧	٢.١٤	٢٢	١.٧
سكر	٠.٥٢	٠.٦٣	٦.٥	٠.٥
دهون	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٢	٠.٠١
اجمالي غذاء	٨٢.٨٨	٨٠.٠٣	١٠٣٨.٤	٨٠
صناعه	١٤.٠٩	١١.٦٧	١٥١.٤	١١.٧
استهلاك منزلى	١٠.٥٩	٨.٣٠	١٠٧.٦	٨.٣
الاجمالي	١٠٧.٨	١٠٠	١٢٩٧.٥	١٠٠

المصدر: نتائج

وقدر الإنتاج بنحو ١١٠.٩ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ١٢٢.٧ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ١٥٧.٤ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ١٧٦.١ مليون طن عام ٢٠٥٠، هذا في الوقت الذي قدر فيه الإستهلاك بنحو ١٠١.٦ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ١٢٠.٣ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ١٣٩ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ١٥٧.٧ مليون طن عام ٢٠٥٠، وقدرت الفجوة الغذائية بنحو ١٨.٦ مليون طن عام ٢٠٢٠، ونحو ٢١.٢ مليون طن عام ٢٠٣٠، ونحو ٢٠.٦ مليون طن عام ٢٠٤٠، ونحو ٢٦.٥ مليون طن عام ٢٠٥٠، وأتضح أن الفجوة الغذائية تتزايد بشكل كبير عن الوضع الراهن، ففي الفترة الأولى قدر معدل الزيادة عن الوضع الراهن بنحو ٤٦%، وفي الفترات التالية قدرت معدلات التغير بنحو ٦٧% عام ٢٠٣٠، ٦٢% عام ٢٠٤٠، ١٠.٨% عام ٢٠٥٠، ومع زيادة احتياجات الأفراد للطاقة وتغير النمط الغذائية تزايد متوسط نصيب الفرد حيث قدر بنحو ٢٥٢٧ كجم/فرد/سنة عام ٢٠٢٠، ونحو ٣١١٦ كجم/فرد/سنة عام ٢٠٣٠، ونحو ٣٧٠٥ كجم/فرد/سنة عام ٢٠٤٠، ونحو ٤٢٩٤ كجم/فرد/سنة عام ٢٠٥٠.

وهذا الوضع المتوقع يعنى زيادة الضغط على الموارد المائية فى المستقبل لتلبية إحتياجات الغذاء المتزايدة.

جدول (٦): نتائج التنبؤ بحجم تجارة الغذاء ومتوسط نصيب الفرد والفجوة الغذائية حتى عام ٢٠٥٠

الكمية بالآلاف طن، عدد السكان بالآلاف نسمة	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠
إنتاج	١١٠٩٠٩	١٣٢٦٥٢	١٥٧٣٩٧	١٧٦١٤١
واردات	٢٢٨٦٩	٢٧٠٦٩	٣١٢٧٠	٣٥٤٧٠
تغير المخزون*	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
صادرات	٤٩٨٥	٦٤٨٤	٧٩٨٣	٩٤٨٢
الإستهلاك	١٠١٦٢٧	١٢٠٣١٤	١٣٩٠٠٢	١٥٧٦٨٩
فجوة	(١٨٥٧٢)	(٢١٢١٥)	(٢٠٥٨٥)	(٢٦٥٠٠)
%***	٤٦	٦٧	٦٢	١٠.٨
عدد السكان	٨٨.٢	٩٠.١	١٠٩.٧	١٢٠.٥
كجم/فرد/سنة	٢٥٢٧	٣١١٦	٣٧٠٥	٤٢٩٤
ك. كالورى/فرد/يوم	٣٦٧٣	٣٨٤٠	٤٠٠٧	٤١٧٤

* تم افتراض ان المخزون ثابت *** الأرقام بين القوسين سالبة

المصدر: نتائج

سيناريوهات المؤشرات المائية

وتم الحصول على قيمة المؤشرات المائية لكل السيناريوهات المتوقعة مستقبلا، وبمقارنة تلك النتائج بنتائج الوضع الراهن بجدول (٤) السابق تبين أنه نتيجة تغير الأنماط الغذائية، وعدد السكان، وأسعار

الغذاء، والدخل، وحجم الطلب على الغذاء حدثت تغيرات معنوية في قيمة المؤشرات المائية، وكما يتبين من جدول (٧) أن قيمة تلك المؤشرات لجميع السيناريوهات المتوقعه سوف تتزايد، فمن المتوقع أن تزيد قيمة مؤشر بصمة المياه الخارجية الى نحو ٣٥.٦ مليار م^٣ عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة قدر بنحو ٩.٩% عن الوضع الراهن (٢٠١١-٢٠٠٩)، تصل تلك القيمة الى نحو ٤٧.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ بمعدل زيادة ٤٦.٣% عن الوضع الراهن، ويترتب على هذا الوضع تبعية مائية قدرت بنحو ٣٠% في المتوسط خلال السيناريوهات الأربعة، بينما إنخفضت قيمة مؤشر الأمن المائي من نحو ٧٠% للوضع الراهن الى ٦٨% عام ٢٠٢٠ ثم الى ٦٢% عام ٢٠٣٠ ثم الى ٥٨% عام ٢٠٤٠ ثم الى ٥٥% عام ٢٠٥٠، و قدرت قيمة بصمة المياه الكلية بنحو ١١٤.٤ مليار م^٣ عام ٢٠٢٠، ونحو ١٢٨.٤ مليار م^٣ عام ٢٠٣٠، ونحو ١٤٢.٣ مليار م^٣ عام ٢٠٤٠، ونحو ١٥٦.٤ مليار م^٣ عام ٢٠٥٠.

جدول (٧): نتائج سيناريوهات الموارد المائية ومعدل التغير عن الوضع الراهن.

المؤشر	٢٠١١-٢٠٠٩	٢٠٢٠	%	٢٠٣٠	%	٢٠٤٠	%	٢٠٥٠	%
١	٣٢.٤	٣٥.٦	٩.٩	٣٩.٢	٢١.٠	٤٣.١	٣٣.٠	٤٧.٤	٤٦.٣
٢	٧٥.٤	٧٧.٨	٣.٢	٨٠.٢	٦.٤	٨٢.٧	٩.٧	٨٥.٣	١٣.١
٣	١٠٧.٨	١١٤.٤	٦.١	١٢٨.٤	١٩.٠	١٤٢.٣	٣٢.٠	١٥٦.٤	٤٥.١
٤	٧٢	٧٢	٠.٠	٧٢	٠.٠	٧٢	٠.٠	٧٢	٠.٠
٥	٧٠	٧٢.١	٣.٠	٧٤.٣	٦.١	٧٦.٥	٩.٣	٧٨.٨	١٢.٦
٦	٥.٤	٥.٧	٥.٦	٦	١١.١	٦.٣	١٦.٧	٦.٦	٢٢.٢
٧	٢٧	٢٩.٩	١٠.٧	٣٣.٣	٢٣.٣	٣٦.٩	٣٦.٧	٤٠.٩	٥١.٥
٨	١٥٠	١٥٩	٦.٠	١٧٨	١٨.٧	١٩٨	٣٢.٠	٢١٧	٤٤.٧
٩	٧٠	٦٨	(٢.٩)	٦٢	(١١.٤)	٥٨	(١٧.٢)	٥٥	(٢١.٤)
١٠	٣٠	٣١	٣.٣	٣١	٣.٣	٣٠	٠.٠	٣٠	٠.٠
١١	١٢٩٧	١٣٢٠	١.٨	١٣٨٠	٦.٤	١٤٥٠	١١.٨	١٥٦٠	٢٠.٣

المصدر: نتائج

حيث:

- ١ بصمة المياه الخارجية (مليار م^٣)
- ٢ بصمة المياه الداخلية (٦+٥) (مليار م^٣)
- ٣ بصمة المياه الكلية (مليار م^٣)
- ٤ المتاح للاستخدام من المياه (مليار م^٣)
- ٥ المستخدم فعلا من المياه (مليار م^٣)
- ٦ صادرات المياه الإقتراضية (مليار م^٣)
- ٧ الميزان المائي وفقا للتجارة الخارجية (٦-١) (مليار م^٣)
- ٨ الندرة المائية (%)
- ٩ نسبة الامن المائي القومي (%)
- ١٠ درجة التبعية المائية (%)
- ١١ بصمة مياه الفرد (م^٣/فرد/سنة)

سيناريوهات بصمة المياه الكلية موزعه حسب الأنماط الغذائية

بمقارنة الوضع الراهن لبصمة المياه لمجموعات الغذاء الرئيسية بالسيناريوهات كما بجدول (٨) تبين أن إجمالي بصمة مياه الغذاء قدرت بنحو ٩١.٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٠.٥% عن الوضع الراهن، و قدرت بنحو ١٠٢.٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ بنسبة زيادة ٢٣.٩%، و قدرت بنحو ١١٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٤٠ بنسبة زيادة ٣٧.٥%، و قدرت بنحو ١٢٥.١ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ بنسبة زيادة ٥٠.٩%، بينما إنخفضت بصمة مياه الصناعات عام ٢٠٢٠ عن الوضع الراهن بنحو (٤.٩%)، ثم زادت بنحو ٦.٥% عام ٢٠٣٠، ١٧.٨% عام ٢٠٤٠، ٢٩.٩% عام ٢٠٥٠، وبمقارنة بصمة المياه للإستهلاك المنزلي عام ٢٠٢٠ بالوضع الراهن وجد أنها إنخفضت بنحو ١٠.٣% عام ٢٠٢٠، ثم زادت بنحو ٠.١% عام ٢٠٣٠، وبنحو ١.٤% عام ٢٠٤٠، وبنحو ٢٢.٨% عام ٢٠٥٠ عن الوضع الراهن.

جدول (٨): سيناريوهات بصمة المياه الكلية موزعه حسب الأنماط الغذائية، ومعدل تغيرها عن الوضع الراهن.

المجموعه	الراهن	٢٠٢٠	%	٢٠٣٠	%	٢٠٤٠	%	٢٠٥٠	%
لحوم	٤٤.٣٧	٤٩	١٠.٤	٥٥	٢٤	٦١	٣٧.٥	٦٧	٥١
حبوب	١٨.٠٦	١٩.٩	١٠.٢	٢٢.٤	٢٤	٢٤.٨	٣٧.٣	٢٧.٣	٥١.٢
فاكهه	٨.٠٧	٨.٩	١٠.٣	١٠	٢٣.٩	١١	٣٦.٣	١٢.٢	٥١.٢
البان	٦.٣١	٧	١٠.٩	٧.٨	٢٣.٦	٨.٧	٣٧.٩	٩.٥	٥٠.٦
بيض مائدة	٣.٧٦	٤	٦.٤	٤.٧	٢٥	٥.١	٣٥.٦	٥.٧	٥١.٦
خضروات	١.٧٧	١.٩	٧.٣	٢.٢	٢٤.٣	٢.٤	٣٥.٦	٢.٧	٥٢.٥
سكر	٠.٥٢	٠.٦	١٥.٤	٠.٦	١٥.٤	٠.٧	٣٤.٦	٠.٨	٥٣.٨
دهون	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠	٠.٠١	٠.٠	٠.٠٢	١.٠٠	٠.٠٢	١.٠٠
اجمالي غذاء	٨٢.٩	٩١.٦	١٠.٥	١٠٢.٧	٢٣.٩	١١٤	٣٧.٥	١٢٥.١	٥٠.٩
صناعه	١٤.٠٩	١٣.٤	(٤.٩)	١٥	٦.٥	١٦.٦	١٧.٨	١٨.٣	٢٩.٩
استهلاك منزلى	١٠.٥٩	٩.٥	(١٠.٣)	١٠.٦	٠.١	١١.٨	١١.٤	١٣	٢٢.٨
الاجمالي	١٠٧.٨	١١٤.٠	٥.٨	١٢٨.٤	١٩.١	١٤٢.٤	٣٢.١	١٥٦.٤	٤٥.١

المصدر: نتائج

وبالنسبة لمجموعات الغذاء الفرعية والمتمثلة في اللحوم، والحبوب، والفاكهة، والألبان، وبيض المائدة، والخضروات، والسكر، والدهون، كانت مجموعة اللحوم في الصدارة حتى عام ٢٠٥٠، فقدرت بنحو ٤٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٠.٤% عن الوضع الراهن، ثم زادت هذه النسبة الى نحو ٢٤% عام ٢٠٣٠، ثم الى نحو ٣٧.٥ عام ٢٠٤٠، ثم الى نحو ٥١ عام ٢٠٥٠، ثم جائت مجموعة الحبوب في المرتبة الثانية بعد اللحوم بنحو ١٩.٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة عن الوضع الراهن قدرت بنحو ١٠.٢%، هذه النسبة زادت الى نحو ٢٤% عام ٢٠٣٠، ثم الى نحو ٣٧.٣ عام ٢٠٤٠، ثم الى نحو ٥١.٢ عام ٢٠٥٠، ولوحظ زيادة بصمة المياه لباقي المجموعات الفرعية حتى عام ٢٠٥٠ دون إنخفاض.

الأثر الإقتصادي المتوقع

الطلب الكلى على الغذاء يتأثر بمجموعه من المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية، والمتغيرات الإقتصادية تتمثل في متوسط الدخل الفردى، ومستوى الأسعار، والمتغيرات الغير إقتصادية تتمثل في عدد السكان والأنماط الغذائية ومدى توفر الموارد الطبيعية، ومورد المياه من الموارد الطبيعية التى لا غنى عنها لإنتاج الغذاء، لأن إنتاج الغذاء يعنى زراعه محاصيل غذائية، والزراعه تعنى مياه، والمياه كمورد طبيعى ليست بمعزل عن المتغيرات الإقتصادية الأخرى، خاصة بعد أن صنفت على انها موردا إقتصاديا هام حسب مبادئ ديلان الأربعة للمياه، وتغير الأنماط الغذائية يعنى تغير الطلب الكلى على الغذاء، وتغير الطلب الكلى على الغذاء يعنى تغير الطلب على المياه، ومن نتائج التحليل السابقة تبين زيادة مستمرة في حجم الطلب على الغذاء نتيجة تغير الأنماط الغذائية هذه الزيادة لحق بها زيادة في حجم الطلب على المياه حتى عام ٢٠٥٠، وممرد المياه من الموارد ثابتة العرض في المدى القصير، لذا، عدم القدرة على إتاحة المياه لتلبية إحتياجات الطلب على الغذاء تعنى إنخفاض متوسط نصيب الفرد منه وزيادة مستوى الفقر وتدنى المستوى الصحى والتعليمى، والنتيجة النهائية إنخفاض المستوى الإقتصادى.

تطور قيمة العجز في الميزان التجارى

موضوع المياه ليس بمعزل عن العالم الخارجى، ففي الوقت الذى تعاني فيه كثير من دول العالم نسبة فقر مائي كبيرة وانخفاض لمتوسط نصيب الفرد من المياه عن خط الفقر المائي العالمى، نجد أن تلك الدول تقوم بتعويض الفقر المائي عن طريق إستيراد السلع والخدمات المكثفة لاستخدام المياه وتصدير السلع والخدمات الموفره للمياه، بذلك موضوع التجاره الخارجيه ليس بعيدا عن مورد المياه، ومن خلال العرض السابق وجد أن مصر تقوم بسد العجز لديها باستيراد نحو ٢٧ مليار متر مكعب تمثل صافى واردات مياه إقتراضية، وهذه الواردات من منظور إدارة المياه أمر جيد، ولكن تلك الزيادة من المنظور الإقتصادى تعنى زيادة نسبة العجز في الميزان التجارى، وقد أوضحت نتائج الإنحدار الزمنى لبيانات الميزان التجارى للسلع الزراعيه خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١١) أن قيمة العجز تزداد سنويا بمقدار ٩.٣ مليار جنييه، ومن قيمة معامل التحديد تبين أن عامل الزمن يفسر ٨٧% من التغيرات التى تحدث في قيمة الميزان التجارى خلال الفترة.

المراجع

- منظمة الأغذية والزراعة، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
[http:// www.faostat.fao.org](http://www.faostat.fao.org)
- البنك الدولي، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<http://www.worldbank.org>
- إحصائيات الأمم المتحدة، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<http:// www.data.un.org>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٥-١-٥
<https://www.capmas.com.eg>
- وزارة الموارد المائية والري، نشرة الموارد المائية والري، أعداد متفرقة.
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، النشرة السنوية
للأسعار، أعداد متفرقة.
- Bello, H.M.; Malefane, M.R.; and Babatope-Obasa, S. (2006): An estimation of water demand function in some peri-urban settlements of Lesotho, Annual African Econometrics Society Conference, and UNIDEP Dakar, Senegal.
- Mekonnen, M.M. and Hoekstra, A.Y. (2011) National water footprint accounts: the greenValue of Water Research Report Series No.50, UNESCO-IHE.
- Liu, J.; and Savenije, H. H. G. (2008): Food consumption patterns and their effect on water requirement in China, Hydrol. Earth Syst. Sci., 12, 887–898.
- Kirby, R. M.; Bartram, and J.; Richard, C. (2002): Water in food production and processing: quantity and quality concerns, ELSEVIER, Food Control 14, 283–299.
- Simon E. Cook; Myles J. Fisher; Meike S. Andersson; and Jorge Rubiano (2009): Water, food and livelihoods in river basins, Water International, Vol. 34, No. 1, 13–29
- Zimmer, D. and Renault, D. (2003): Virtual water in food production and global trade: Review of methodological issues and preliminary results, in: Virtual water trade. Proceedings of the international expert meeting on virtual water trade, edited by: Hoekstra, A. Y., UNESCO-IHE, Delft, the Netherlands, 25–47.
- Rijsberman, F. R. (2006): Water scarcity: Fact or fiction? Agric Water Manag, 80, 5–22.
- Arjen Y. Hoekstra; Ashok K. Chapagain; Maite M. Aldaya; and Mesfin, M. Mekonnen (2011): The Water Footprint Assessment Manual, Water Footprint Network.

IMPACT OF FOOD PATTERNS, ECONOMIC FACTORS, AND POPULATION GROWTH ON WATER RESOURCE IN EGYPT

Arafa, M. A.

Cairo University, Faculty of Agriculture, Agricultural Economic Department

Mail: mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg

Mobile: 01110872104

SUMMARY AND RECOMMENDATIONS

Water became not only an important natural resource but also an economic good. Water is a basic constraint of economic development. Water as an economic good has supply and demand. Demand is affected by many factors. The most important one of them is food demand. The last factor affecting it is; individual incomes, food price levels, population, and food patterns. From scenarios analysis, there is a significant effect on water resource. And in the macro level, there is a gap between increasing food demand and constant water supply. This gap must be included in strategic plan and its objectives. These objectives must consider scarce water resource in the level of policy makers. Country must research on substitute sources of water resource. These sources may be river basin projects, water resource rationalizing programs and rising efficiency use, or importing goods and services intensive water use and exporting those efficient water use.